# المحاضرة السابعة: عرض بعض مؤشرات الاقتصاد الكلي الوطني والعالمي

## 6-1- عرض بعض مؤشرات الاقتصاد الكلي في الجزائر

**عرض بعض مؤشرات الاقتصاد الكلي في الجزائر للفترة 2005-2023**

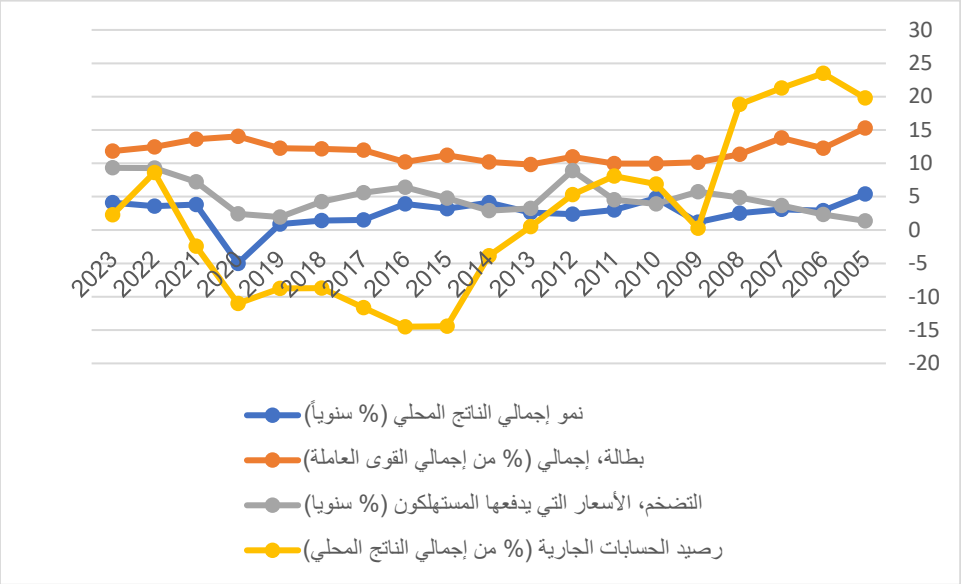


✓ **نمو الناتج المحلي الإجمالي**: تظهر البيانات نموًا في الناتج المحلي الإجمالي للجزائر خلال هذه الفترة، حيث كانت هناك فترات نمو في البداية، تليها فترات تراجع أو تُباطؤ في النمو.

- أظهرت الجزائر نموًا في الناتج المحلي الإجمالي بين سنتي 2005 و2014، حيث بلغ متوسط نمو حوالي 3.5% بسبب ارتفاع أسعار النفط التي وصلت إلى مستويات تاريخية سنة 2008.

- شهدت الجزائر تراجعًا في النمو في عامي 2015 و2016 بسبب انخفاض أسعار النفط مما أثر بشكل كبير على عائدات الجزائر من صادرات النفط.

- أظهر النمو الاقتصادي انتعاشًا خفيفًا في الفترة بين 2017 و2019، قبل أن يتأثر بجائحة كوفيد-19 في سنة 2020 حين انخفاض معدل النمو بسبب انخفاض أسعار البترول والتوقف في العجلة الاقتصادية. لينتعش بين 2021 و2023 بسبب الخروج من جائحة كوفيد-19.

✓ **معدل البطالة في الجزائر**: تُشير البيانات إلى وجود مستويات مرتفعة من البطالة في الجزائر خلال الفترة (2005-2023) مع معدلات تُتراوح بين 9% و15%. لتعرف تراجعًا طفيفًا في السنوات الأخيرة من هذه الفترة، لكن ما زال مُرتفعًا نسبياً، ويمكن تفسير ذلك التراجع الى ارتفاع أسعار النفط مما أثر إيجابياً على اقتصاد الجزائر، وساهم في خلق فرص عمل جديدة، كما أن التخفيف من إجراءات الإغلاق وعودة النشاط الاقتصادي ساهم في فتح مناصب عمل.

✓ **رصيد الحسابات الجارية (% من إجمالي الناتج المحلي)**: من خلال البيانات، يمكننا ملاحظة التطور التالي في رصيد الحسابات الجارية للجزائر:

- 2005-2010: شهدت الجزائر فترة من الفوائض في الحسابات الجارية مع تحقيقها لذروتها سنة 2006 حيث بلغت 23.5%. هذا يشير إلى أن الجزائر كانت تصدر المزيد من السلع والخدمات أكثر مما تستورد، مما أدى إلى تراكم فوائض في حسابها الجاري.

- 2011-2017: بدأت الجزائر تشهد عجزًا متزايدًا في الحسابات الجارية، بلغ ذروته في سنة 2016 حيث وصل إلى 14.6%. هذا يشير إلى أن الجزائر أصبحت تستورد المزيد من السلع والخدمات أكثر مما تصدره، مما أدى إلى تراكم عجز في حسابها الجاري.

- 2018-2023: عادت الجزائر لتحقيق فوائض في حسابها الجاري، مع زيادة متواصلة حتى 2023، هذا يشير إلى تمكن الجزائر من تحسين توازن التجارة الخارجية لها من خلال زيادة الصادرات وتقليل الواردات.

✓ **معدل التضخم في الجزائر:** بناءً على البيانات يمكننا ملاحظة التطور التالي في معدل التضخم في الجزائر:

– **فترة الارتفاع:** شهدت الجزائر ارتفاعًا ملحوظًا في معدل التضخم خلال فترة 2008-2012. حيث ارتفع مؤشر أسعار المستهلك بشكل كبير، مما يشير إلى ارتفاع أسعار السلع والخدمات بشكل ملحوظ.

– **فترة الاستقرار:** خلال الفترة 2013-2019، أظهر معدل التضخم استقرارًا نسبيًا. ظل مؤشر أسعار المستهلك قريبًا من 100 مع تغيرات طفيفة.

– **عودة الارتفاع:** بدأ معدل التضخم في الارتفاع مرة أخرى خلال الفترة 2020-2023، مما يشير إلى عودة الارتفاع في أسعار السلع والخدمات.

### 5-2- عرض بعض مؤشرات الاقتصاد الكلي في تونس

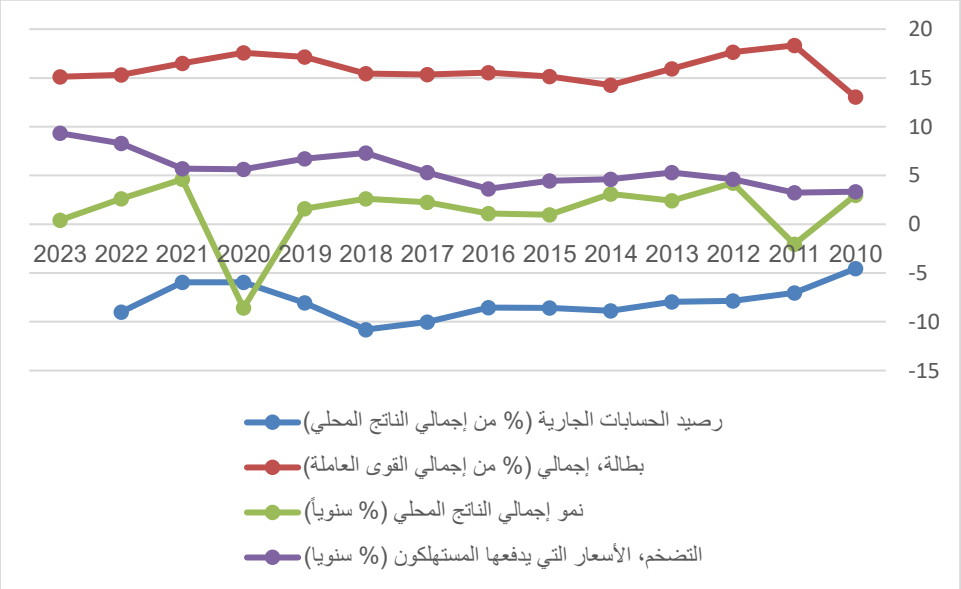


✓ **نمو إجمالي الناتج المحلي (% سنوياً):** شهدت تونس في الفترة 2010-2012 نموًا اقتصاديًا نسبيًا، لكنه تراجع بشكلٍ ملحوظ سنة 2011 بسبب الأحداث السياسية، لتعرف الفترة 2012-2019

تذبذبا في معدل النمو لكنها ظلت بشكلٍ عام إيجابية، ما يشير إلى انتعاش اقتصادي نسبي. لتؤثر جائحة كورونا بشكلٍ كبير على النمو الاقتصادي، متسببة بانكماش كبير في 2020، لكنّ تونس بدأت في استعادة زخمها الاقتصادي في 2021، مع معدل نمو بلغ 4.61%.

- ✓ **بطالة، إجمالي (% من إجمالي القوى العاملة)**: تُشير البيانات إلى وجود مستويات مرتفعة من البطالة في تونس خاصة بعد ثورة 2011، لكن تُظهر البيانات تذبذبًا في معدل البطالة مع وجود سنوات ارتفاع ملحوظ وأخرى تُظهر بعض التحسن.
- ✓ **رصيد الحسابات الجارية (% من إجمالي الناتج المحلي)**: سجل رصيد الحسابات الجارية في تونس عجزا متزايدا على مدى الأعوام المذكورة، مما يشير إلى أن الإنفاق على السلع والخدمات من الخارج يفوق الدخل من الخارج. ويمكن تفسر ذلك الى الاعتماد الكبير على الواردات، بينما لا تزال الصادرات محدودة، كما قد يكون هناك ارتباط بتراجع السياحة، وارتفاع أسعار الطاقة، فضلاً عن الديون الخارجية.
- ✓ **التضخم، الأسعار التي يدفعها المستهلكون (% سنوياً)**:

– 2010–2013 :شهدت تونس ارتفاعًا طفيفًا في معدل التضخم في عام 2011، ربما بسبب تأثير الثورة، لكنّه ظلّ تحت السيطرة.

– 2012–2016 :شهدت تونس استقرارًا نسبيًا في معدلات التضخم خلال هذه الفترة، مع متوسط تتراوح بين 4% و5%.

– 2017–2021 :بدأ معدل التضخم في الارتفاع بشكلٍ تدريجي، مع متوسط تتراوح بين 5% و8%.

– 2022–2023: شهدت تونس ارتفاعًا حادًا في معدل التضخم في عامي 2022 و2023، متجاوزًا 8% و9% على التوالي، ما يشير إلى ضغوط تضخمية.

## 5-2- عرض بعض مؤشرات الاقتصاد الكلي في الولايات المتحدة الأمريكية

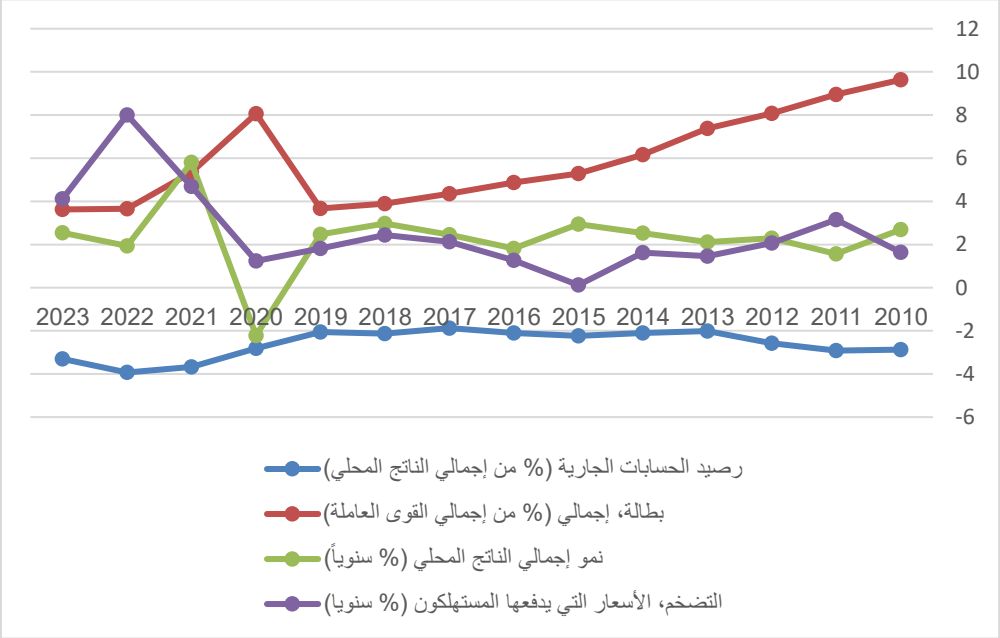


- ✓ **نمو إجمالي الناتج المحلي**: شهدت الولايات المتحدة خلال الفترة (2010-2019) نموًا مستقرًا، ويُعزى ذلك بشكل أساسي إلى سياسة النقد التخفيفية بعد أزمة 2008 وإلى سياسة الضرائب التحفيزية، لتؤدي جائحة كورونا إلى تراجع حاد في النمو في سنة 2020، وتحت تأثير سياسة النقد التوسعية وتدابير التحفيز الاقتصادي من الحكومة الأمريكية عرف النمو الاقتصادي انتعاشا سريعًا سنة 2021، ليستمر النمو الارتفاع وبشكل مستقر سنة 2023 مقارنة بانخفاضه سنة 2021.
- ✓ **بطالة، إجمالي (% من إجمالي القوى العاملة)**: شهدت الفترة (2010-2019) انخفاضًا ملحوظًا في معدل البطالة من 9.63% سنة 2010 إلى 3.66% في سنة 2019. ليؤدي انتشار جائحة كوفيد الى توقف العديد من الأنشطة الاقتصادية، مما أدى الى ارتفاع البطالة سنة 2020 إلى 8.05%. ليشهد بعد ذلك سوق العمل تعافيًا سريعًا، وهو مع أدى الى عودة معدل البطالة إلى ما دون 4% في سنة 2022 و2023.
- ✓ **التضخم، الأسعار التي يدفعها المستهلكون (% سنوياً)**: شهدت الفترة (2010-2014) تضخمًا منخفضًا مع بعض التذبذبات ويبقي التضخم تحت 2% في معظم هذه السنوات. ليستمر استقرار معدل التضخم في نطاق منخفض، لتشهد الفترة (2018-2019) زيادة طفيفة في معدل التضخم. لتؤدي بعدها جائحة كوفيد-19 إلى زيادة طفيفة في معدل التضخم سنة 2020، ويعرف زيادة ملحوظة خلال الفترة (2021-2023)، مما يشير إلى ضغوط تضخمية متزايدة في الاقتصاد الأمريكي.

✓ **رصيد الحسابات الجارية (% من إجمالي الناتج المحلي)**: يُظهر رصيد الحسابات الجارية للولايات المتحدة الأمريكية عجزًا متواصلًا منذ سنة 2010، حيث شهدت الفترة (2010-2013) تحسنًا نسبيًا، لينخفض العجز بشكل ملحوظ للفترة (2014-2019). لتؤدي بعدها جائحة كوفيد-19 إلى ارتفاع العجز لينخفض بعد الخروج منها.

**5-2- عرض بعض مؤشرات الاقتصاد الكلي في الصين**

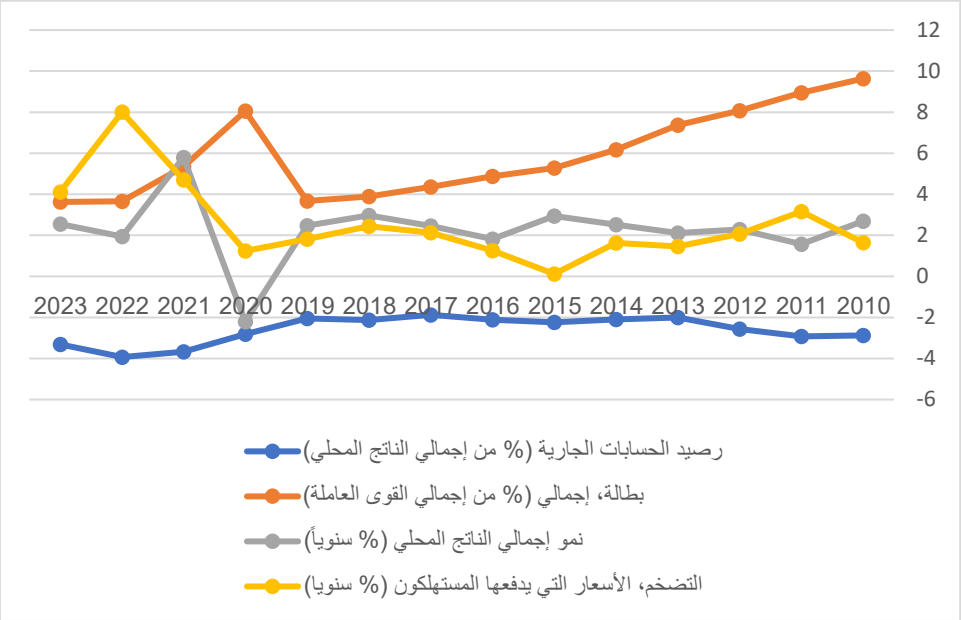


✓ **رصيد الحسابات الجارية (% من إجمالي الناتج المحلي)**: يُظهر رصيد الحسابات الجارية الصين عجزًا متواصلًا منذ سنة 2010 حتى سنة 2023 على الرغم من تذبذب في حجم هذا العجز، حيث شهدت الفترة (2010-2013) انخفاض عجز رصيد الحسابات الجارية لتعرف بعدها الفترة (2014-2019) استقرارا فيه، وتحت تأثير جائحة كورونا شهد رصيد الحسابات الجارية زيادة ملحوظة في العجز، مما يشير إلى تزايد اعتماد الصين على العالم الخارجي في تمويل احتياجاتها.

✓ **بطالة، إجمالي (% من إجمالي القوى العاملة)**: شهدت الفترة (2010-2014) انخفاضًا طفيفًا في معدل البطالة، حيث تراجع من 4.1% سنة 2010 إلى 3.9% سنة 2014، لتعرف بعدها زيادة ملحوظة من 3.9% سنة 2015 إلى 5.1%سنة 2019، وتحت تأثير جائحة كوفيد-19 ارتفع معدل البطالة بشكل كبير في بداية سنة 2020، ليعرف بعدها سوق العمل انتعاشًا جزئيًا في 2021 و2022.

✓ **التضخم، الأسعار التي يدفعها المستهلكون (% سنوياً)**: شهدت الفترة (2010-2014) ارتفاعًا ملحوظًا في معدل التضخم، حيث ارتفع من 3.3% في 2010 إلى 5.5% في 2014، لتشهد الفترة

(2015-2019) تباطؤًا ملحوظًا في معدل التضخم، حيث انخفض من 5.5% سنة 2015 إلى 2.1% في 2019، وتحت تأثير جائحة كوفيد-19 شهدت معدل التضخم انخفاضا مرة أخرى سنة 2020، لتعرف بعدها ارتفاعًا تدريجيًا في معدل التضخم في 2021 و2022 لينخفض سنة 2023.

- ✓ **نمو إجمالي الناتج المحلي (% سنوياً)**: شهدت الصين خلال الفترة (2010-2014) نموًا اقتصاديًا قويًا تجاوز 10% سنويًا، لتعرف الفترة (2015-2019) تباطؤًا في معدل النمو، حيث انخفض إلى ما دون 7% سنويًا. وعلى أثر تفشي جائحة كوفيد-19 عرف معدل النمو انخفاضا حادا وصل ما دون سنة 3% سنة 2020 ليشهد انتعاشًا ملحوظًا سنة 2021، مدعومًا بالإجراءات الحكومية لدعم الاقتصاد وبزيادة الطلب المحلي.